تحديد الهوية العربية الإسلامية في سوريا:
مصلحة سياسية وتنموية

مركز الحوار السوري

ملخص تنفيذي:

يعد تحديد الهوية الثقافية أو الدينية للمجتمعات الحديثة من الأمور المصيرية، وخاصة في سوريا الآن مع تواجد مناطق محررة شاسعة داخل الرقعة السورية كإدلب وأجزاء من حلب وحمص وحماة ودرعا وريف دمشق والقنيطرة، كلها تنتظر ملامح حكم رشيد قدم الشعب السوري أكبر التضحيات من أجل تحقيقه. ومن المكوّنات المهمة لمنظومة الحكم الرشيد قضية تحديد الهُوِيّة وما يتبع ذلك من مسؤولية تشريعية. ونظراً لما عانته سوريا عبر عقود طويلة من القمع المنظم واستبداد الأقلية وتهميش الغالبية، والذي ولد حالة من الغليان المجتمعي آل إلى الانفجار مع أحداث الربيع العربي في 2011، فإن الفرصة سانحة لتعديل هذا الوضع غير المتكافئ وإعادة الأمور إلى نصابها.

والاهتمام بموضوع الهوية بما في ذلك من النواحي الشرعية والقانونية ليس بدعاً من السياسة أو نزعة من هوى. بل هو أمر معمول به في الكثير من الدساتير العالمية، لا سيما في الدول الغربية، حيث تنص غالبية الدساتير على وجود مؤسسة رسمية ممثلة عن الدين، أو على دين رئيس الدولة، أو احترام معتقدات غالبية الشعب، وغير ذلك. وينبغي التأكيد على أن حسم الهوية العربية الإسلامية في سوريا أمر منطقي تصدقه الديموغرافيا وأفرزته أحداث الثورة عبر السنوات الأربع الماضية. فإضافة إلى كون تحديد الهوية العربية الإسلامية يأتي من باب احترام غالبية الشعب السوري والمخزون التاريخي والثقافي الكبير للعروبة والإسلام، ومن هذا الباب، لا ينبغي للهوية ومكوناتها الأساسية أن تسَيّس وتصبح ضمن البرامج الانتخابية والتجاذبات السياسية.

إضافة إلى كون هذا الأمر شيء يقبله العقل ويصدقه الواقع، فإنه يشكل أيضاً عاملاً مهماً في إحراز الاستقرار السياسي الذي نحن في أمس الحاجة إليه، والذي سينعكس بالطبع على أجواء البلد الاقتصادية والتنموية. فمراعاة المعطيات الاجتماعية والدينية والثقافية والتاريخية لغالبية الشعب السوري سيخلق مناخاً من الوئام السياسي الذي يمهد للنمو والازدهار ويخلصنا من مغبات عدم التجانس بين ثوابت المجتمع ومحيطه الاجتماعي السياسي. وبالنظر إلى وسائل طرح موضوع الهوية، فمن المرجح أن الوسيلة المثلى لذلك هو القيام باستفتاء شعبي في المناطق المحررة مما سيمنح الأمر زخماً شعبياً وتشريعياً، ولا يمنع القيام بالاستفتاء من إجراء استبيان مبدئي قبل الشروع في ذلك.

مقدمة

يهيمن موضوع الهوية المجتمعية على كثير من شؤون السياسة اليوم. وتختلف حالات تحديد الهوية عموماً، وقد تتعدد أيضاً في المكون الواحد ما بين الهوية الوطنية والحضارية والسياسية وما إلى ذلك. وفي بعض الأحيان، يكون الاتفاق على طبيعة الهُويّة منصوصاً عليه في دستور البلد أو وثائقه السياسية وأحياناً يكون اتفاقاً غير مكتوب وإنما أمر محسوم عرفاً وسياسةً.

ولا شك أن سؤال العلاقة بين الدين والمجتمع هو سؤال مشروع وكثيراً ما يطرح في الدوائر الأكاديمية والسياسية، ولا سيما في الثورة السورية. وهذا أمر ينبغي أن ينظر فيه الآن مع وجود مناطق محررة واسعة النطاق تشكل حقلاً مهماً للعمل. وتزداد أهمية هذا الأمر بالنظر إلى الحال الذي ستؤول إليه الأمور بعد سقوط النظام حيث ستبرز تحديات عديدة أخرى مثل كثرة الفصائل الإسلامية المتنافسة فيما بينها من جهة،[1] والحاجة الملحة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والمعيشي من جهة أخرى.

من المعروف أن استبعاد هوية غالبية الشعب السوري ليس أمراً جديداً على سوريا، بل هو ديدن من حكمها منذ الاحتلال الفرنسي البغيض إلى عهد الهالك حافظ الأسد وابنه بشار. فالاحتلال الفرنسي سعى إلى تقريب وتحسين أوضاع الأقليات، لا سيما الطائفة العلوية والدرزية منها، على حساب الغالبية السنية من الشعب[2]. وتمثل ذلك في أساليب كثيرة، منها استيعاب هذه الأقليات في جيش الاحتلال الفرنسي مع السنغاليين، والذي مارس أبشع أنواع القمع بحق الغالبية السنية.[3] ثم جاء انقلاب حافظ الأسد الذي كان الحجر الأساس في تثبيت طائفته وإطالة عمر هذا الوضع غير المستقر الذي خلقه الاحتلال الفرنسي. ثم قام النظام الحاكم على مر العقود بتجهيل الشعب ومحاولة مسخه عن هُويّته وإبعاده عن إسلامه الذي يدين به أكثرية الشعب. فإذا بثورة 2011 تظهر مدى فشل تلك الجهود المضنية في ثني الشعب عن فطرته الإسلامية وهويته الأصلية مهما غاب الإسلام عن الفضاء السياسي والاجتماعي العام[4].

---

(1) محمد أبو رمان، الإسلاميون والدين والثورة في سورية (سوريا: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2013)، ص57-59.

[2] قال القنصل البريطاني (1945) في دمشق: "لقد أفسد الفرنسيون أبناء الطوائف بإضفاء الحماية عليهم وتفضيلهم على غيرهم، وبالتالي زرعوا في نفوسهم الشعور بالاستعلاء مما جعلهم يبالغون في المطالبة بحقوقهم أو التعبير عن مظالمهم. وإذا استطاع هؤلاء أن يتخلوا عن هذه المشاعر والتصرف على أساس أنهم مواطنون سوريون بالدرجة الأولى فإنه لن يكون هناك مبرر لشعورهم بالخوف".
ينظر: بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا، دار الجابية، الطبعة الأولى-2008، ص66.

(3) Robert D. Kaplan, "Syria: Identity Crisis", *The Atlantic*, February 1993,

[4] ظهر ذلك جلياً في الشعارات التي رفعت مع انطلاق المظاهرات: "يا الله ما لنا غيرك يا الله"، "ما منركع إلا لله" ...إلخ.

1- اختلاف حالات تحديد الهُويّة عموماً

تختلف حالات تحديد الهوية من قطر إلى قطر ومن مجتمع إلى آخر. وتتعدد الهويات كذلك في المكوّن الواحد، فأحياناً تبرز الهوية الوطنية أو الإثنية وأحياناً الهوية الحضارية أو الدينية وأحياناً الجيوغرافية كالهوية الغربية أو الشرقية، وأحياناً الأيديولوجية أو السياسية كالشيوعية أو الديمقراطية. وفي كل ذلك، تظهر وتبرز الهوية السائدة المهيمنة على باقي الهويات. لكن في الإطار العام، هناك ثلاثة احتمالات لما قد يؤول إليه أمر الهوية في المجتمع:

أ. هوية غالبية المجتمع: العديد من البلدان، تكون الهوية تابعة لغالبية المجتمع في ذلك البلد.

ب. هوية خاصة: في بعض الأمثلة، يُعدَل عن الهوية الغالبة إلى هوية أخرى يُقرر أنها أنسب لتحصيل مصالح تلك المجتمعات. لكن ذلك العدول له جذور تاريخية وظروف معقدة أدت بتلك المجتمعات إلى اختيار تلك الهُويّة وطمس أو إخفاء الأخرى. وأبسط مثال على ذلك هو العلمانية التي لجأت إليها دول أوروبا بعد حروب دينية طاحنة وقرون من الاستبداد الكنسي المنظم.

ج. هوية مزدوجة: بعض البلاد قد توصف بأنها بلاد مزدوجة الهوية (torn countries) مثل تركيا، أوكرانيا، وحتى روسيا، إلخ. لكن تلك الازدواجية لها ضرر كبير على الحالة السياسية في البلد وباءت أغلب المحاولات لتغيير هوية المجتمعات بالفشل.

2- الهوية الدينية في الدساتير العالمية

الكثير من الدول تحدد هويتها الدينية والثقافية في الدستور تنصيصاً لكن بعبارات وبنود مختلفة. ويمكن حصر أغلب ذلك التنصيص في أربع أو خمس عبارات تُعنى بتحديد إما دين الدولة أو المؤسسة الدينية الممثلة عن الدين أو دين الرئيس أو استمداد التشريعات من الدين أو احترام معتقدات غالبية الشعب، أو أي مجموعة من هذه البنود. وما يلي جدول بياني لدول غربية وأخرى تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وكيفية تحديدها للهوية الدينية في دساتيرها.

هذا يبين بوضوح أن تحديد هوية المجتمعات الحديثة، ولا سيما في الدستور، ليس بدعاً من السياسة، بل هو سبيل الكثير من الدول ومنها دول غربية متقدمة. ورغم أن بعض الدساتير قد لا تذكر أي بند من هذه البنود المتعلقة بالدين إلا أنها قد تحتوي على ذكر الله أو تمجيده بطريقة أو أخرى في المقدمات والمبادئ الأساسية التي غالباً تتقدم هذه الدساتير.

البنود المتعلقة بالدين في الدساتير العالمية				
	دين الدولة	المؤسسة الدينية كجهة رسمية أو ممثلة عن الدين	دين الرئيس	استمداد التشريعات من الدين	احترام معتقدات غالبية الشعب
بريطانيا			x		
إسبانيا		x			x
بلغاريا		x			
الدانمارك		x	x		
إيطاليا*		x			
اليونان		x			
الأرجنتين		x			
تايلاند			x		
الكيان الصهيوني	x				
السعودية	x			x	
الكويت	x			x	
البحرين	x			x	
قطر					
العراق	x			x	
سوريا			x	x	
لبنان			x		
الأردن	x			x	
مصر	x			x	
الجزائر	x				
ليبيا	x				
ماليزيا	x		x		
باكستان**	x			x	
*في إيطاليا، الكنيسة الكاثوليكية ليست فقط ممثلة عن الدين وإنما لها استقلالها وسيادتها كذلك.					
**في الدستور الباكستاني، البند عن دين الدولة مختلف قليلاً عن الصيغة المعتادة وليس مباشراً، لكنه صريح في كون دين الدولة هو الإسلام.					
ملاحظة: البلاد التي تصرح بدين الدولة تشترط ذلك بداهة لرئيس الدولة. والمقصود هو الوقوف على الدساتير التي ذكرت ذلك صراحة.					

ثم ينبغي الإشارة كذلك إلى أن واقع الأمم السياسي والاجتماعي في كثير من الأحيان يكون مختلفاً تماماً عما سُطّر في الدستور؛ مثال ذلك دستور الولايات المتحدة الأمريكية الذي لا يذكر شيئاً من تلك البنود عن الدين والهوية إلا أن المجتمع الأمريكي معروف بتدينه الشديد، حتى أنه منذ أشهر فقط أظهر استبيان أن 57% من الجمهوريين يؤيدون جعل الديانة المسيحية رسمياً دين الدولة وقطاع كبير من الشعب يؤمن بهذا أصلاً.[5] بل إن مسؤولاً عسكرياً كبيراً مثل الجنرال بويكن قد صرح بأن أمريكا أمة مسيحية (Christian nation). وعندما حاول الرئيس أوباما بلطف نفي صفة المسيحية عن أمريكا، انهالت عليه الانتقادات اللاذعة من كل حدب وصوب. وحالة الصدق هذه مع النفس التي تعيشها أمريكا هو ما حدا برئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير لأن يتحسر على حال أوروبا الغربية (العلمانية) التي يراها شذت عن باقي دول العالم وليس العكس.[6] وهذه الحال متكررة في أكثر من بلد حيث يظهر تباين واضح بين الدستور وواقع المجتمع، لكن المقصود كان إطلالة على بعض دساتير العالم لمعرفة مدى حضور الدين في النصوص الدستورية العالمية.

3- تحديد الهُويّة في سوريا

نأتي الآن إلى الوضع السوري الراهن. إن كان ثمة عدة قضايا رئيسة يدور حولها الخلاف في أي مبادرة سياسية أو محاولة لإيجاد حل سياسي للأزمة الحالية، كشكل الدولة السورية مستقبلاً ومصير حزب البعث ومؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، والأقليات، إلخ، فإن موضوع الهُويّة لا ينبغي أن يُطرح للمساومة أو الحوار. وهذا ليس من باب الاستئثار بالرأي أو فرض وجهة النظر وإنما من باب احترام هُويّة غالبية الشعب السوري التي لا يعدلون عنها إلى غيرها لا سيما المجاهدين الأبطال والناشطين في الثورة الذين ما فتئوا يظهرون هذه الهُوِيّة ويتفاخرون بها.

وينبغي التأكيد على قضية قد يُغفل عنها، وذلك أن التأكيد على الهوية العربية الإسلامية ليس نافلة من القول أو أمراً ثانوياً لا يترتب عليه نتائج اجتماعية سياسية، وإنما هو بمثابة تحديد التوجه الشعبي العام لدى شعب مُحب لدينه ومُعتز بهُوِيّته الإسلامية وتعاليم الشرع الحنيف، والذي يتطلع بعد كل هذه التضحيات العظيمة أن تخرج هذه الهوية من دائرة الأحوال الشخصية الضيقة إلى المجال العام الرحب كي لا يتصادم مع مجريات حياته اليومية في شتى الميادين. ثم ليس الأمر معركة دستور فارغة تهدف إلى إدخال بند الهوية العربية الإسلامية ليبقى حبراً على ورق، كما هو الحال في كثيرٍ من البنود المشابهة في دساتير الدول العربية اليوم، ولا أثر له في الواقع. بل إن دستور سوريا لعام 1950 قد صرح في المقدمة "ولما كانت غالبية الشعب تدين بالإسلام فان الدولة تعلن استمساكها بالإسلام ومُثُله العليا." فالعبرة إذاً بالواقع المعاش وليس بالتنصيص فقط؛ والمأمول هو عدم مخالفة ثوابت الأمة وقيمها الإسلامية

---

[5] Public Policy Polling, February 24, 2015, pg.3,

[6] Michael Elliott, "Tony Blair's Leap of Faith", *Time*, 171 (23), 9 June, 2008, p. 28.

ومرتكزاتها الوطنية. وهذا بالطبع لا يعني ظلم الآخرين، أقواماً كانوا أو أدياناً، كما يحلو للبعض أن يروجه، فتحديد الهوية لا علاقة له بظلم مكوّن أو قوم أو طائفة.[7]

4- ردات فعل متوقعة

ردات الفعل المتوقعة من الفئات المختلفة	
الموافقة أو التوقف	*الرفض*
غالبية الفصائل العسكرية	العلمانيون والليبراليون
غالبية ناشطي الثورة	قسم كبير من الأقليات
بعض فصائل الجيش الحر*	
بعض شرائح الإسلاميين*	
*بعض فصائل الجيش الحر وشرائح الإسلاميين قد يتأرجح موقفهم بين التوقف والرفض	

من الملاحظ أن هذه المكونات ليست كلها متكافئة وأن الموافقة أو حتى التوقف هو السمة الغالبة على قوى الثورة الفاعلة. ثم إن هناك تداخل بين الفئتين المتوقع منهما الرفض، أي أن هناك شريحة معتبرة من الأقليات من ذوي التوجهات العلمانية.

5- علاقة الهوية بالاستقرار والتنمية

مع غياب "معالم الهوية المجتمعية للدولة"،[8] والاستقطاب السياسي الحاد حول الهوية الذي قد ينتج عن سقوط النظام، فإن الاستقرار السياسي وما يُرجى بعده من التنمية بعيد المنال. لأجل ذلك، لا ينبغي تسييس موضوع الهوية وجعله ضمن البرامج الانتخابية والمزايدات السياسية. بل في حسمه والإقرار بالمعطيات السكانية والثقافية وواقع الثورة خدمة للاستقرار المنشود.

1. في تحديد الهوية العربية الإسلامية للمجتمع احترام غالبية الشعب السوري ومعتقداته الدينية.
2. في حسم قضية الهوية لصالح غالبية الشعب منح الفرصة للتفرغ لشؤون أخرى اقتصادية واجتماعية طارئة.
3. سيضمن ذلك لمعظم المواطنين إطاراً سياسياً ملائماً لسن تشريعات وقوانين أكثر انسجاماً مع واقع المجتمع، مما يساعد على توفير بيئة مشجعة للاستقرار والنمو.

---

(4) حبيب صالح مهدي، "دراسة في مفهوم الهوية"، مركة الدراسات الإقليمية، ص14.

(5) بشير زين العابدين، "سوريا: أزمة الهوية السياسية وسيناريوهات التقسيم"، 13-6-1434.

4. في عدم حسم الأمر مبكراً إضاعة للكثير من الجهود والموارد والأوقات.
5. البلدان المزدوجة الهوية تعاني من عدم الاستقرار السياسي في غالب الأحيان.
6. في حسم موضوع الهوية تجنب لمخاطر تسييس الهوية، خاصة في ظل وجود السلاح غير المنضبط.[9]
7. لا ينبغي جعل أمور الهوية والثوابت المجتمعية من ضمن البرامج الانتخابية والمشادات السياسية.[10]
8. لا مجال لتحقيق الاستقرار ما دام أن هناك عدم تصالح بين هوية المجتمع وما يحكمه من نظام وتشريع، فذلك الانفصام النكد سيبقي غالبية الشعب في حالة السخط والشعور بهضم الحق وعدم التمثيل.

6- أساليب طرح الهوية العربية الإسلامية:

أ. فرض الأمر الواقع: طرحه كأمر طبيعي بناء على غالبية الشعب، وبالتالي فهو أمر "فوق دستوري" لا يخضع للنقاش أو الاستفتاء ويتم التنصيص عليه في وثيقة مبادئ أساسية أو ما شابه ذلك.

ب. نفس الطرح الأول إلا أن لا يُنص عليه ويبقى كالاتفاق غير المنصوص عليه.

ج. عرضه على الناس من خلال وسائل شعبية ومحاولة إقناعهم بأهمية حسم الأمر مبكراً لأجل مصلحة البلد.

د. القيام باستبيان في المناطق المحررة لرصد آراء الناس في الموضوع.

هـ. طرحه للاستفتاء الشعبي في المناطق المحررة مباشرة دون القيام باستبيان.

الخيارات الثلاثة الأولى سهلة من حيث التطبيق لكنهم لا يمنحون الأمر صفة قانونية أو تشريعية. الخياران الأخيران قد يتطلبا بعض الجهد لكنه في محله لأجل إكساب الأمر صفة شعبية وقانونية. إذاً يبدو أن القيام باستفتاء شعبي منظم في المناطق المحررة قد يكون أكثر الخيارات تحقيقاً للمصلحة وذلك لا يمنع من القيام باستبيان عام لرصد آراء الناس قبل الشروع في الاستفتاء.

(6) عبد الوهاب الأفندي، "مخاطر تسييس الهوية وتسليح السياسة: التجربة السودانية"، مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير، 2013.

(7) الحسان القاضي، "الاستقرار الاجتماعي بين ثوابت الهوية المغربية والخطاب الحزبي"، هسبريس، 20 أغسطس، 2014.

مركز الحوار السوري

يهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.

أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.

تنطلق أعمال المركز لتحقيق الغايات التالية:

1. التوافق حول قضايا استراتيجية يمكن أن يجتمع عليها المجتمع السوري
2. المشاركة في بناء سوريا المستقبل بما يضمن لها الاستقرار فالنمو والتقدم
3. نشر وتعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري، وتعزيز التعايش بين مكوناته
4. العمل على جسر الهوة بين مكونات المجتمع السوري

يلتزم المركز في مختلف أعماله بالقيم التالية:

1. الاحترافية في أدوات الحوار والتزام آدابه
2. التميز في الطرح ومواجهة التحديات
3. تغليب المصلحة الوطنية على أية انتماءات فئوية أو ارتباطات خارجية
4. استيعاب سائر الآراء واحترام كافة وجهات النظر

يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.